40 C

المؤتمر العام

الدورة الأربعون، باريس ٢٠١٩

United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

40 C/40
٤٠م/٤٠
٢٠١٩/٩/٣
الأصل: إنجليزي

البند **٩–٨** من جدول الأعمال المؤقت

التقرير الجامع الرابع عن تطبيق الدول الأعضاء لتوصية عام ٢٠٠٣ بشأن تعزيز التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبرني

التقديم

المصدر: القراران ٣٨م/٩٧ و٢٠٦م ت/٢٥–سابعاً.

الخلفية: عملاً بالقرارين ٣٨م/٩٧ و٢٠٦م ت/٢٥–سابعاً، تقدم المديرة العامة إلى المؤتمر العام في دورته الأربعين التقرير الجامع الرابع عن تطبيق توصية عام ٢٠٠٣ بشأن تعزيز التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبرني، مشفوعاً بالتعليقات التي أبداها المجلس التنفيذي بشأنه في دورته السادسة بعد المائتين.

الغرض: تعرض هذه الوثيقة نتائج المشاورة الرابعة للدول الأعضاء بشأن تنفيذ توصية عام ٢٠٠٣. وقد تم تحليل نتائج المشاورة استناداً إلى التقارير الوطنية التي تلقتها الأمانة من ١٧ دولة عضواً.

القرار المطلوب: الفقرة ٣٠.

Job: 1911567

الخلفية

١ – اعتمد المؤتمر العام التوصية الخاصة بتعزيز التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبرني (المشار إليها فيما يلي باسم "التوصية") في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ خلال دورته الثانية والثلاثين. وطلب المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ من جميع الدول الأعضاء أن تُعدّ التقرير الأول بشأن التدابير التي اتخذتها من أجل تنفيذ التوصية وتقدِّمه إلى الأمانة قبل نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وأن تقوم اعتباراً من هذا التاريخ بتقديم تقرير في هذا الشأن مرة كل أربع سنوات (القرار ٣٣م/٥٤).

٢ – وقد قُدّمت بالفعل ثلاثة تقارير جامعة إلى المؤتمر العام في دوراته الرابعة والثلاثين والسادسة والثلاثين والثامنة والثلاثين. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تقديم التقارير من الدول الأعضاء عما تتخذه من تدابير لتطبيق التوصيات التي يعتمدها المؤتمر العام منصوص عليه في المادة الثامنة من الميثاق التأسيسي، والمادة ١٧ من النظام الداخلي الخاص بالتوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء وبالاتفاقيات الدولية المنصوص عليها في أحكام الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي. فضلاً عن ذلك، اعتمد المجلس التنفيذي في دورته السابعة والسبعين بعد المائة إجراء محدداً متعدد المراحل لرصد تطبيق اتفاقيات وتوصيات اليونسكو التي لا توجد لها أي آلية مؤسسية مخصصة لهذا الغرض، والتي تشمل توصية عام ٢٠٠٣ (القرار ١٧٧م ت/٣٥). وقد عدَّل المجلس التنفيذي هذا الإجراء المحدد المتعدد المراحل لاحقاً في دورته السادسة والتسعين بعد المائة (القرار ١٩٦م ت/٢٠). ووافق المجلس التنفيذي في دورته الرابعة بعد المائتين على المبادئ التوجيهية لإعداد تقارير الدول الأعضاء عن تطبيق هذه التوصية (القرار ٢٠٤م ت/١٨–خامساً). ويُقدم هذا التقرير الجامع الرابع إلى المؤتمر العام في دورته الحالية وفقاً للجدول الزمني للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١ لأعمال اللجنة المختصة بالاتفاقيات والتوصيات بخصوص تطبيق هذه الوثائق التقنينية التي يتولى المجلس التنفيذي مسؤولية رصدها (القرار ٢٠٤م ت/١٨–أولاً).

التقرير الجامع الرابع

٣ – وجّه مساعد المديرة العامة للعلاقات الخارجية وإعلام الجمهور، عملاً بالقرار ٣٨م/٩٧، رسالة مؤرخة في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٨ (المرجع CL/4248) إلى جميع الدول الأعضاء، دعاها فيها إلى تقديم تقاريرها عن تطبيق التوصية إلى المنظمة بحلول ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ومُدِّد الموعد النهائي لتقديم التقارير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٤ – ووردت بعض الردود بعد انقضاء الموعد المحدد، فتلقت الأمانة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ ما مجموعه ١٧ تقريراً من الدول الأعضاء التالية: الأردن، وألمانيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، والبرازيل، وبلغاريا، وبيرو، والجزائر، والدنمارك، والسويد، وفنلندا، وكندا، ولاتفيا، وليتوانيا، وموريشيوس، والمجر، واليابان.

عناصر التقرير المتعلقة بأحكام محددة في التوصية

إعداد المضامين والنظم بلغات مختلفة

٥ – اتخذت غالبية الدول الأعضاء، التي قدمت تقارير عن الفترة المعنية، تدابير ملموسة لدعم النهوض باللغات الرئيسية وإتاحتها وتعلمها، ولا سيما في مجال التعليم. وقد تم ذلك بغية زيادة الكفاءات اللغوية للمواطنين، ولا سيما الطلاب منهم، من خلال دمج أنواع جديدة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام وإدراج وظائف جديدة لهذه التكنولوجيات والوسائل، وتوفير الترجمة وما يرتبط بها من أدوات لغوية (الأردن، وألمانيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وبيرو، والجزائر، والدنمارك، وكندا، ولاتفيا، وليتوانيا، وموريشيوس، والمجر، واليابان).

٦ – وقدمت عدة بلدان تقارير عن المبادرات الجارية التي ترمي إلى تحسين الانتفاع بالمعلومات المتاحة بلغات السكان الأصليين ولغات الأقليات (الأردن، وألمانيا، وبيرو، والجزائر، والسويد، وكندا، وموريشيوس)، وبُذلت جهود لتمكين المهاجرين من الانتفاع بالمعلومات (الدنمارك). وأُنشئت مواقع شبكية خاصة في السويد بالتعاون مع المجلس التشريعي للأقلية السامية لزيادة معارف السكان والأقليات القومية بشؤونها، بما يتوافق مع الالتزامات الدولية للسويد إزاء مسألة حقوق الأقليات ووضع تشريعات مناهضة للتمييز ضد الأقليات. وأنشأت موريشيوس مراكز خاصة بموجب تشريع يرمي إلى تعزيز اللغات المعنية وتطويرها.

٧ – وأُتيحت منصات تعليمية مجانية على الإنترنت لبناء القدرات اللازمة لتنمية المهارات التقنية وإعداد المضامين الإلكترونية باللغات السائدة (الأردن، وألمانيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وبلغاريا، وبيرو، والجزائر، والدنمارك، والسويد، وكندا، ولاتفيا، وليتوانيا، وموريشيوس، والمجر، واليابان). وأعدّ الأردن دورات مجانية عالية الجودة على الإنترنت بشأن مواضيع مختلفة وموارد تعليمية مفتوحة باللغة العربية. ودشنت المجر البوابة الوطنية للتعليم العام، وهي مجموعة من المواد المنهجية والتعليمية المتاحة على الإنترنت. وتشجع موريشيوس نشر المصنفات الأدبية وتوزيعها باللغات المعنية. وتنظم أوزبكستان مختبرات متعددة الوسائط في مؤسسات التعليم العالي ودورات تدريب في مجال الدراية المعلوماتية، وتقيم المكتبات المتنقلة.

٨ – وتتواصل الجهود الرامية إلى ضمان رقمنة السجلات وزيادة توافرها في نطاق الملك العام من أجل تيسير الصون الرقمي وضمان تعميم الانتفاع بالمضامين الثقافية والتعليمية والعلمية (أوكرانيا، وكندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والمجر، واليابان). وتدير السويد محفوظات مفتوحة متاحة على الإنترنت تتضمن مجموعة كاملة من البرامج المتاحة بلغات الأقليات القومية من أجل زيادة فرص الانتفاع بالتعليم بلغة الأقلية القومية وتحسين هذه الفرص. ويدعم البرنامج الرقمي الأوكراني التعاون بين الحكومة والقطاعين العام والخاص من أجل تعزيز القدرات المحلية وإعداد المضامين باللغة الأوكرانية وتبادل المعارف لتعزيز القطاع الإلكتروني على الصعيد الوطني. أما في اليابان، فالمحفوظات الرقمية وخدمات قواعد البيانات متاحة بعدة لغات، وهي تشمل بوابات متكاملة يمكن البحث فيها، والمبادئ التوجيهية التي وضعتها المكتبة الوطنية وغيرها من المنظمات في مجال الرقمنة.

٩ – واتُّخذت تدابير قانونية في غالبية البلدان لضمان وضع المضامين الإلكترونية الصادرة عن السلطات الوطنية الرسمية وغيرها من المؤسسات العامة بعدة لغات، وإتاحة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأشخاص عبر صيغ وخدمات تتيح لذوي الإعاقة الانتفاع بها، وكذلك للمستخدمين ذوي العاهات البصرية والسمعية، وكبار السن، والأجانب، ومجتمعات المهاجرين (الأردن، وألمانيا، وأوكرانيا، وبيرو، والجزائر، والدنمارك، والسويد، وكندا، وليتوانيا).

١٠– وأنشأت عدة بلدان بنى أساسية مؤسسية تضطلع بمسؤوليات محددة بوضوح، وخصّصت الموارد البشرية والمالية اللازمة لتطبيق الوثائق التقنينية والمعايير التقنية. وشملت هذه التدابير إنشاء وزارات ووكالات جديدة (ألمانيا، والبرازيل، وبلغاريا، وبيرو، والجزائر، والسويد، وكندا، ولاتفيا، وليتوانيا، وموريشيوس، والمجر)، وتعزيز التنوع اللغوي عبر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام مثل الهيئات العامة للبث الإذاعي والتلفزيوني، بلغات الأقليات القومية في السويد على سبيل المثال. وحُدّدت شروط منح الرخص للهيئات العامة للبث الإذاعي والتلفزيوني، وللإنتاج والبرمجة بلغات الأقليات واللغات الأجنبية، من أجل إتاحة المضامين الإلكترونية على الإنترنت والمضامين المتعددة الوسائط للانتفاع الحر (الأردن، وألمانيا، والسويد).

تيسير الانتفاع بالشبكات والخدمات

١١– تم تعزيز الاتصال بتقنية النطاق العريض والنفاذ إلى شبكة الإنترنت العامة العالية السرعة عبر المؤسسات العامة والتعليمية مثل المكتبات والمتاحف والمراكز المجتمعية والمباني الحكومية ومكاتب البريد والمستشفيات وغيرها من الأماكن العامة، وكذلك في قطاع النقل (ألمانيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، والبرازيل، وبلغاريا، والدنمارك، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، وموريشيوس). ويمكن الانتفاع بالنطاق العريض اللاسلكي المتنقل في مختلف أنحاء أوكرانيا والدنمارك، ويسجل الانتفاع بالنطاق العريض اللاسلكي المتنقل تزايداً سريعاً في السويد والمجر. ويدعم الأردن والبرازيل وفنلندا توفير خدمات الربط بالنطاق العريض في المناطق القليلة السكان لتعميم الاتصال بالنطاق العريض على كل أنحاء هذه البلدان. واستهلت فنلندا مشاريع لاختبار شبكات الجيل الخامس.

١٢– وأبلغت عدة بلدان قيامها بوضع قوانين وتشريعات وبرامج جديدة خاصة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات (الأردن، وأوزبكستان، والبرازيل، والجزائر، والدنمارك، ولاتفيا، وليتوانيا)، ووُضعت استراتيجيات وطنية لتطوير النطاق العريض وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن، وبلغاريا، والسويد، وفنلندا. وواءمت أوكرانيا خطتها الخاصة بالمجال الرقمي مع السوق الرقمي الموحد للاتحاد الأوروبي ونفذت اللوائح اللازمة وبرامج الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد.

١٣– وأشارت غالبية البلدان إلى سعيها إلى تحقيق الهدف المتمثل في إتاحة إمكانية الانتفاع بالإنترنت بتكلفة معقولة من خلال تقديم المعونة، وإنشاء الصناديق، وتنفيذ المشاريع الرامية إلى خفض التكاليف أو نشر شبكات فعالة من حيث التكلفة، ولا سيما في المناطق النائية والمناطق الناقصة الخدمات التي تتسم بقلة السكان وبشح الموارد المالية للسكان (ألمانيا، وأوزبكستان، والبرازيل، وبلغاريا، والدنمارك، والسويد، وفنلندا، وموريشيوس). وتندرج أسعار الاشتراكات الشهرية للاتصال بشبكة الإنترنت عبر الكوابل في أوكرانيا والدنمارك وفنلندا ضمن أدنى الأسعار السارية. وأصدرت البرازيل إعفاءات ضريبية على الهواتف الذكية.

١٤- وتُستخدم المكتبات وأندية تكنولوجيا المعلومات والمؤسسات التعليمية الأخرى بصفة مواقع عامة للانتفاع المجاني بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومراكز للمعلومات (ألمانيا، وأوكرانيا، والدنمارك، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا). وتُيسّر نظم التسجيل الإلكتروني وتطبيقات الأجهزة المحمولة إمكانية الحصول على الخدمات المتاحة للطلاب والتبرع بالحواسيب، ويدعم بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلمين المقيمين في المناطق النائية في أوكرانيا. وتطور بلغاريا بنية سحابية رقمية تعليمية. ويقوم الأردن بتنفيذ خطة التحول الإلكتروني في مجال التعليم، ويشمل ذلك إنشاء أماكن رقمية "ذكية" في المرافق العامة وقطاع النقل والدوائر المالية وغيرها من الدوائر، باستخدام التكنولوجيات الذكية.

إعداد المضامين المتاحة في نطاق الملك العام

١٥- أفادت عدة تقارير قدمتها الدول الأعضاء (الأردن، وألمانيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وكندا، ولاتفيا، وليتوانيا) بوضع قوانين تتعلق بحقوق المؤلف والشفافية والانتفاع والمعلومات لتنظيم سبل الوصول إلى السجلات والمعلومات العامة وتلك التي تحتفظ بها الحكومات والتي تتعلق بالأنشطة الحكومية. وتقوم عدة بلدان بوضع سياسات بشأن البيانات المفتوحة واستراتيجيات للاتصال والإنعاش (الأردن، وأوزبكستان، وموريشيوس، والمجر).

١٦- وأفادت غالبية الدول الأعضاء بتحقيق تطور مستمر ومتزايد على صعيد خدمات توفير البيانات الحكومية والبوابات القائمة الخاصة بالبيانات الحكومية الإلكترونية المفتوحة والمعروضة بعدة لغات، من أجل إتاحة سبل المشاركة الإلكترونية والتفاعل مع الحكومات (ألمانيا، وأوزبكستان، والبرازيل، وبيرو، والجزائر، والدنمارك، والسويد، وفنلندا، وكندا، ولاتفيا، وليتوانيا، وموريشيوس، والمجر، واليابان). وأنشأت ألمانيا بوابة الحكومة المفتوحة. وأنشأت موريشيوس أفرقة معنية بالبيانات المفتوحة في كل وزارة من الوزارات. وتجري السويد عملية تحول رقمي لإتاحة التعاون بين مؤسسات الخدمة العامة بالاستعانة بالمجال الرقمي. ويمكن للمواطنين في فنلندا والمجر إجراء معظم المعاملات الإدارية العامة على شبكة الإنترنت. وأصدرت الدنمارك بطاقات هوية إلكترونية وطنية، وأصبح من الواجب قانوناً توفير خدمات القطاع العام في أكثر من ١٠٠ مجال عبر الإنترنت، ويشمل ذلك إرسال الخطابات الرسمية الصادرة عن السلطات العامة عبر صندوق بريد رقمي آمن توفره الحكومة.

١٧- واستُهلت مبادرات بشأن البيانات المفتوحة من قبيل إقامة حلقات العمل في عدة بلدان لتعزيز الدراية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لدى عامة الناس وتيسير الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تمكين المجتمعات المحلية وتنميتها من الناحية الاجتماعية (الأردن، وألمانيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، والبرازيل، وبيرو، والجزائر، والسويد، وفنلندا، وكندا، ولاتفيا، وليتوانيا، وموريشيوس). وتُنفِّذ موريشيوس وليتوانيا برامج تعنى بتعليم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتستهدف عامة الناس، ومنهم النساء والفتيات والعاطلون عن العمل والمسنون والشباب وسكان المناطق النائية. واستهلت موريشيوس رسمياً مبادرة أسبوع أفريقيا للرموز المشفرة (Africa Code Week) ونفذتها خلال سنتين متتاليتين، وتلقى الشباب في إطارها تدريباً في مجال الترميز.

١٨- ويجري حالياً تنقيح المناهج الدراسية الوطنية في بعض البلدان (ألمانيا، والبرازيل، والسويد، وفنلندا، والمجر، واليابان) بغية تحسين الدراية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات الرقمية، فضلاً عن الدراية الإعلامية والمعلوماتية اللازمة للمعلمين والمتعلمين على حد سواء في جميع مستويات التعليم. وتسهم عملية بناء القدرات الرامية إلى تحسين مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى المواطنين، من خلال وضع التشريعات والتدابير واستراتيجيات الرقمنة الملائمة، في تطوير المضامين المتاحة في نطاق الملك العام (ألمانيا، وأوزبكستان، والبرازيل، وبلغاريا، وبيرو، والسويد، وفنلندا، وكندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والمجر). ونشرت فنلندا تقريراً عن أخلاقيات السياسة الإعلامية في عصر الذكاء الاصطناعي. ويسهم تزايد المهارات الرقمية في تطوير المضامين المتاحة في نطاق الملك العام.

١٩- وتنفِّذ عدة بلدان منذ سنوات عديدة مبادرات خاصة تتعلق بالإعلام وتيسير الوصول إلى شبكة الإنترنت وتستهدف كبار السن أو المهاجرات أو اللاجئات أو الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعنى بالكفاءات والمهارات الأساسية. وتقوم ألمانيا، وبيرو، والجزائر، والدنمارك، والسويد، وكندا، ولاتفيا، وليتوانيا، وموريشيوس باقتناء خدمات في مجال الاتصالات الإلكترونية لإضافة ميزات الانتفاع إلى مختلف وسائل الإعلام، ومنها البوابات الحكومية. وتوفر موريشيوس للمواطنين المسنين التدريب اللازم للتوعية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكينهم من الانتفاع بالخدمات الرقمية والانتفاع بالخدمات والوسائل الرقمية بأنفسهم، مع التركيز على شبكات التواصل الاجتماعي.

٢٠- وصدرت سياسات وأطر تشريعية واستراتيجيات بشأن الانتفاع الحر وجرى تنقيحها لضمان زيادة الشفافية وتنامي الانتفاع بالمواد الرقمية بصورة دائمة في نطاق الملك العام (الأردن، وألمانيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وبيرو، والدنمارك، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، واليابان). وأصدرت الدنمارك مبادئ توجيهية بشأن الخدمات الرقمية العامة في إطار مجموعة من الخدمات التي أصبحت إلزامية بموجب القانون ويمكن الاطلاع عليها باللغة الإنجليزية. وكُلفت عدة مؤسسات في السويد بتنسيق سبل الانتفاع الحر بالبيانات والمنشورات العلمية والبحثية على الصعيد الوطني. ويمكن في فنلندا الانتفاع الحر بطائفة واسعة من الأدوات والخدمات مثل محركات البحث، ومحددات بيانات البحوث، والخدمات السحابية التعليمية. وأفادت ألمانيا بتنفيذ عدة مبادرات واسعة النطاق لإتاحة مجموعات ومضامين ثقافية وعلمية على شبكة الإنترنت.

إعادة تأكيد أهمية التوازن العادل بين مصالح أصحاب الحقوق والمصلحة العامة

٢١- اعتُمدت تعديلات للتشريعات المتعلقة بحقوق المؤلف، شملت اتخاذ تدابير إضافية، في بلدان مثل الأردن، وألمانيا، والدنمارك، وفنلندا، وليتوانيا، واليابان؛ وأفادت العديد من البلدان بقيامها بمواءمة أطرها القانونية مع الوثائق التقنينية المعنية التي وضعها الاتحاد الأوروبي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وغيرها من المعايير الدولية (أوكرانيا، والدنمارك، والسويد، وفنلندا، والمجر). وأُدخل تعديل تشريعي في اليابان ينص على إمكانية نقل الأعمال الخاضعة لحقوق المؤلف إلى مكتبات في الخارج.

٢٢- وكفلت معظم البلدان الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة الأخرى من خلال تنقيح القوانين والتشريعات المتعلقة بالملكية الفكرية وحقوق المؤلف والانتفاع الحر وإمكانية الوصول إلى المواقع الشبكية التابعة للقطاع العام (ألمانيا، وأوزبكستان، وبيرو، والجزائر، والدنمارك، والسويد، وكندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والمجر، واليابان).

٢٣- ويقوم الأردن بتعزيز إتاحة واستخدام ترتيبات الملكية الفكرية البديلة، مثل رخص المشاع الإبداعي، ويخطط لإصدار رخصة مفتوحة للبيانات الحكومية والعامة. ويتعين على الباحثين الذين يتلقون منحاً في السويد نشر أعمالهم برخصة المشاع الإبداعي من نوع "نَسب المصنَّف" (CC-BY-license). وتضمنت التعديلات التي أُدخلت على قانون حقوق النشر في فنلندا أحكاماً تستند إلى ترخيص جماعي موسَّع لخدمات التسجيل الإلكتروني بالبث المباشر، وإلى تدابير إنفاذ مدنية، مثل أوامر الإلغاء أو التجميد في حالات التبادل غير المشروع للملفات على الإنترنت.

٢٤- وأبلغت الدول الأعضاء عن طائفة من المبادرات والبرامج الجارية والمزمع تنفيذها، مثل تدشين بوابة معلومات بشأن "الموازنة المفتوحة" (أوزبكستان)، وتنفيذ مبادرات في مجال بحوث العلوم المفتوحة من أجل النهوض بالنقاش الوطني بشأن العلوم المفتوحة (ألمانيا، وفنلندا)، وإنشاء منصة للابتكار الرقمي ترمي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وريادة الابتكار الرقمي وتسريع وتيرته في جميع قطاعات الحكومة (الأردن). وأفادت بعض البلدان مثل أوكرانيا والأردن باتخاذ تدابير فيما يتعلق بالبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، في القطاع الخاص والمجتمع المدني والإدارة العامة على سبيل المثال.

الخلاصة

٢٥- لم تدرك كل الدول الأعضاء تماماً بعد أهمية إعداد التقارير عن تطبيق هذه التوصية. ويدل العدد المتدني من التقارير على أنه عوضاً عن ازدياد الاهتمام والالتزام لدى الدول الأعضاء، هناك انحسار ملحوظ في عملية تقديم التقارير مقارنة بالتقرير الجامع الأول، الذي تلقت الأمانة في إطاره ٣٢ رداً من الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٧، ثم ٢٤ رداً في عام ٢٠١١، ثم ٢١ رداً في عام ٢٠١٥، ثم ١٧ رداً فقط في عام ٢٠١٩. وقد طبقت الدول الأعضاء إلى حد بعيد المبادئ التوجيهية التي قدمتها إليها أمانة اليونسكو لغرض إعداد التقارير، وهو ما يسَّر كثيراً مرحلة التحليل وأتاح لليونسكو إمكانية إعداد رد شامل.

٢٦- ولا بد من التشديد مرة أخرى على ضرورة زيادة عدد الدول الأعضاء المشاركة في عملية تقديم التقارير زيادة كبيرة لكي تكون هذه الآلية فعالة.

٢٧- ووفقاً للتقارير التي قدمتها الدول الأعضاء، أُحرز بعض التقدم في بعض المجالات وسُجِّلت بعض الصعوبات في المجالات التالية:

(أ) شددت معظم تقارير الدول الأعضاء على أنه ما زال من الضروري مواصلة توسيع نطاق الانتفاع الشامل والمجاني والمفتوح عبر الإنترنت بالمعارف والمعلومات المتعددة اللغات وعلى ضرورة الالتزام بذلك، مع الاستفادة من التطورات التقنية والذكاء الاصطناعي. وقد اتُّخذت مبادرات على الصعيد الوطني لتشجيع الابتكار وتيسير الانتفاع بالمعلومات الرقمية ورقمنتها ونقلها وتوزيعها، ولا سيما المعلومات الواردة من المجالين العلمي والعام، من خلال اتخاذ التدابير التشريعية المناسبة. وأنشئت مؤسسات لرصد الأنشطة المضطلع بها وتنفيذها وتقييم فعاليتها.

(ب) تحظى أنشطة بناء القدرات اللازمة لتعزيز المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والدراية الإعلامية والمعلوماتية وإتاحة الانتفاع الحر بالاهتمام عادةً. ويجري إدخال تحسينات على مستويات مختلفة في ميادين التعليم والبحث والعلوم وكذلك في الإدارة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. ولا تُراعى جوانب

التعدد اللغوي في استخدام البوابات الإلكترونية إلا في بعض الحلول فحسب. ويمثل الانتفاع الحر بالمعلومات المتعددة اللغات، ولا سيما البيانات والبحوث العلمية، عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(ج) لا يزال التقدم في استخدام التكنولوجيات الناشئة، ويشمل ذلك الذكاء الاصطناعي، والشبكات الواسعة النطاق للانتفاع بالنطاق العريض، ولا سيما في المدن الصغيرة والمناطق الريفية والنائية القليلة السكان، يمثل أحد مجالات التركيز الرئيسية. وأفادت بعض البلدان بصعوبة تنفيذ التشريعات القائمة بسبب نقص التمويل وتعذر الوصول إلى الكابلات البحرية.

(د) تتضمن التقارير معلومات عن عمليات التعديل التي أجريت مؤخراً للقوانين واللوائح الوطنية المتعلقة بالحق في الانتفاع بالمعلومات، وهو ما يسهم في بناء الحكم الرشيد ويضمن مشاركة المواطنين الذين يستخدمون لغات مختلفة في المجتمع.

(هـ) لا تزال ضرورة إعادة تقييم التشريعات المتعلقة بحقوق المؤلف وتكييفها بصوة مستمرة تمثل مسألة هامة في ضوء التقدم المستمر في المجال التكنولوجي. ويرشح من أحدث التقارير المقدمة عدم الوفاء بهذا الالتزام إلا بصورة جزئية.

(و) أكدت تقارير الدول الأعضاء بوضوح قلة الاهتمام بتذليل العقبات اللغوية. وينصب التركيز إلى حد بعيد على تعزيز اللغات الوطنية واللغات الرئيسية السائدة بين المواطنين، الذين يشملون أفراد الأقليات اللغوية والمهاجرين واللاجئين، عوضاً عن تيسير سبل الانتفاع على نحو فعال بالمعارف والمعلومات بلغات الأقليات واللغات الأقل استخداماً ولغات الشعوب الأصلية.

تعليقات المجلس التنفيذي

٢٨- أعربت اللجنة المختصة بالاتفاقيات والتوصيات في إطار المناقشات التي جرت إبان الدورة السادسة بعد المائتين للمجلس التنفيذي عن شكرها للأمانة على إعداد التقرير، ودعت جميع الدول الأعضاء إلى تعزيز تطبيق هذه التوصية على الصعيد الوطني، إذ إنها تمثل الوثيقة التقنينية الوحيدة للأمم المتحدة المخصصة مباشرةً لتعزيز التنوع اللغوي والتعدد اللغوي والانتفاع بالمعارف والمعلومات، ولا سيما المسائل المتعلقة بالمجال السيبراني. وأثيرت مسألة ضرورة تحديث هذه الوثيقة التقنينية في ضوء التقدم العلمي والتقني الذي أثر تأثيراً كبيراً في المجالات المعنية منذ اعتماد التوصية في عام ٢٠٠٣، ومسألة إسهام التوصية الهائل في تنظيم السنة الدولية للغات الشعوب الأصلية لعام ٢٠١٩، التي تستحدث فرصاً جديدة للغات الأقليات والشعوب الأصلية.

٢٩- وقد درس المجلس التنفيذي هذه الوثيقة وطلب من المديرة العامة أن تحيل هذا التقرير الجامع الرابع إلى المؤتمر العام في دورته الأربعين مشفوعاً بملاحظات المجلس التنفيذي بشأنه وبأي ملاحظات أو تعليقات قد تود المديرة العامة إبداءها (القرار ٢٠٦م ت/٢٥-سابعاً).

مشروع القرار المقترح

٣٠- لعل المؤتمر العام يرغب، بناءً على ما تقدَّم، في اعتماد قرار ينص على ما يلي:

إنّ المؤتمر العام،

إذ يذكر بالقرارين ٣٨م/٩٧ و٢٠٦م ت/٢٥-سابعاً،

وقد درس الوثيقة ٤٠م/٤٠،

وإذ يضع في اعتباره أن تقديم الدول الأعضاء تقارير دورية عن تطبيق التوصيات التي يعتمدها المؤتمر العام يُعدّ واجباً وفقاً لأحكام المادة الثامنة من الميثاق التأسيسي لليونسكو والمادة ١٧ من النظام الخاص بالتوصيات الموجّهة إلى الدول الأعضاء وبالاتفاقيات الدولية المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي،

ويؤكد مجدداً أهمية توصية عام ٢٠٠٣ بشأن تعزيز التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبراني، وأهمية قيام الدول الأعضاء بتطبيقها،

ويشدّد على الأهمية الحاسمة للتعدد اللغوي لتمكين الجميع من الانتفاع بالإنترنت، *ويشير إلى* الفرص المهمة للعمل في هذا الصدد التي تتيحها السنة الدولية للغات الشعوب الأصلية التي تحل في عام ٢٠١٩،

١ - *يحيط علماً* بقيام ١٧ دولة من الدول الأعضاء بتقديم تقاريرها في إطار المشاورة الرابعة، وهو ما يمثل انخفاضاً إضافياً في استجابة الدول الأعضاء مقارنة بالمشاورات السابقة؛ *ويشجع بشدة* سائر الدول الأعضاء على تقديم تقاريرها في أقرب وقت ممكن؛

٢ - *ويدعو* كل الدول الأعضاء إلى تعزيز جهودها من أجل ضمان التطبيق الكامل والشامل لتوصية عام ٢٠٠٣ بشأن تعزيز التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبراني، ولا سيّما فيما يخص تعزيز لغات الأقليات ولغات الشعوب الأصلية، فضلاً عن اللغات الوطنية واللغات السائدة؛

٣ - *ويطلب* من المديرة العامة اتخاذ الإجراءات المناسبة لمتابعة نتائج المشاورة الرابعة للدول الأعضاء بشأن تطبيق توصية عام ٢٠٠٣ بشأن تعزيز التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبراني، واستهلال المشاورة الخامسة للدول الأعضاء؛

٤ - *ويطلب أيضاً* من المديرة العامة موافاته إبّان دورته الثانية والأربعين بالتقرير الجامع الخامس عن تطبيق الدول الأعضاء لتوصية عام ٢٠٠٣ بشأن تعزيز التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبراني، ويقرر إدراج بند بهذا الشأن في جدول أعمال دورته الثانية والأربعين.